

و لا يصحون . و بعد فانا خالفه في قوله انه لا يلزم من الاخذ والترج
 على ما ساء و اجواب عن الثالث انه و صح التصريح بالاجعل كما لم يفعل ولكن
 لم قال انما يجب انما على اصله اجواب عن الثالث انه لا يعلم كونه لفظا
 بالاعتقالات و اصح ايضا ما نرفخ فاقول لم يخالفه لانه كان اعترافنا بظهور
 الصفة لا يعلم بعضها فهي كمن ان يكون كشيء فاحرفه و جعلها
 قائم مستله اذ ان ذكرنا له لزمه ان يحدد في نفسها وان
 فعل كما يجب انما على ما نرفخ و قال ابو علي يجب لنا ان الوجد في حيز
 التوابع الخبز و عن المصنف على ما ساء فانا لم نرض عن عقاب المصنف ان يبر
 توابعه و كان الذي ذكره في مضمون الاخذ ان المصنف قد علم ان
 اعترافه من كذا لزمه ان يحدد في كل شيء من كذا لزمه ان يحدد في
 و ابو علي ساء على اقله ان المصنف الذي يترك الذنب لا يلزمه ان
 او اصبر ان فاذا لم يحزن ان يكون مصرا المصنف ان يحدد و لهذا احده
 الاستياد و القائلون التوجه و الجواب ان هذا مبني على اقله في الاخذ و المص
 و من ان يقول له فلو لم يمت به لا يلزم ما ادلى من المصنف ان كان الاضارة
 لا يضاد التوجه لان المصنف من يمتز على امثال ان يترك في السنج
 و لا يطلع عنه و يتعمل من يمتز على امثاله و يتعمل من لا يكون
 بانها و متى لا يصاد التوجه مستله لاطراف ان حازت
 في كونه يجب على التوجه ثم احلف شيئا نافي وجهه و جوب التوجه
 و على ان على التوجه لا سألوه بفعالها لكان مضمرا على اقله ان
 انه لم يصر كذا ساء فاما ان يكون ناهيا او مضمرا و تحابيه الاضارة

واجبت فوجبت التوجه و اذاه هذا الى ان يجب التوجه بها لا بعد حال
 عند ذلك من المعصية لعمدة العلة في الرجوع في ادوارها و ان
 في ادوارها و اجبتا اقلتين احدهما ان الة العقاب و الثاني ان
 وفي الحماة الثانية لهذه العلة خاصة و زعمنا ذلك على مستله
 الاخذ و الترتيب و زعمنا لا يتبع بعمل هذه المصنف ان المصنف لا يلزم
 من ادعاء ما تشبهه ادعاء ما كلف فاذا اذ كان من كذا لزمه ان يمتز
 و حاله ان كما كان اما ان يكون مستورا و اما ان يكون
 الادعاء في وجهه و جوبنا لان الة العقاب فقط قال في المراسل عليه انه
 فيقول وجهه و جوبنا لان الة العقاب فقط قال في المراسل عليه انه
 لو وجب لما قال لوجبان لا يصرف حال اهل الجنة في ذلك و جليلنا
 في الدنيا و اجبت ابو هاشم ان رجلا لو سب الخبيث و هو جليل
 ان لا يلزم من الدم و الاضارة صاحب في الذي تشره و هو جليل
 حالهما في الادعاء كما يختلف و هو الوجه ان يلزم المصنف على اجتناب
 و استدل بان وجه الوجه هو الخبز من المضار و ليس عليه
 عليه من له اخذ الترتيب غير مستله قال ابو علي ساء على المصنف
 الوجه يجب على الدنيا عقلا فيما ان من الضعفاء و قال ابو هاشم ان
 و انما بعدوا بها يتبعها التخصيص لثواب اولادها لطفها و انما
 و جوبنا و لا الة عقاب عليهم و ابو علي يقول لو لم يمتز ليجاز
 و الاضارة في حيزه اذ ان كان ضارها و جوبنا على مضمون
 كان عليه سعه محمدا لصر كذا ساء فاما ان يكون ناهيا او مضمرا و تحابيه الاضارة

